

399 مليوناً زيادة بالرصيد النقدي والودائع الأجنبية خلال 5 أشهر

491 مليون دينار ارتفاعا في احتياطي «المركزي» ليصل رصيده الى 1.943 مليار بنسبة تعادل 33.8 %



المركزي الكويتي

مليون، لتصل 203 ملايين، وصعد النقد المتداول 3.2 في المئة وبقية 63.4 مليون إلى 2.048 مليار، مقابل نحو 1.985 مليار في ديسمبر، كما زاد 2 في المئة تعادل 40 مليوناً على أساس شهري. ونمت المطلوبات 1.7 في المئة وبـ218.8 مليون إلى 12.72 مليار، مقارنة مع 12.5 مليار، وتراجعت المطلوبات الأخرى 45.7 في المئة وبقية 318.4 مليون من 696.7 مليون في ديسمبر إلى 378.3 مليون في مايو، وارتفع رصيد المؤسسات الدولية 33.3 في المئة وبنحو 14.2 مليون إلى 56.8 مليون دينار. وتراجعت الاحتياطي آخر 5 سنوات يلتزم «المركزي»، محاسبيا بتحويل صافي أرباحه إلى صندوق الاحتياطي العام عند نهاية كل سنة مالية، كما هو معمول به في ميزانيات الجهات المستقلة، «وتعتبر أرباحه المحققة ربحا صافيا له، بعد اقتطاع النفقات وخضم الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون الهائلة أو المشكوك فيها واستهلاك

المنحة، تعادل 531.4 مليوناً على أساس شهري في مايو الماضي. وسجلت سندات «المركزي» تراجعاً واضحاً بنسبة 12.5 في المئة إلى 775 مليوناً، مقارنة مع 885 مليون دينار في نهاية ديسمبر الماضي، كما تراجعت 6.7 في المئة وبـ60 مليوناً في مايو. وشهدت حسابات وودائع البنوك المحلية لدى «المركزي»، ارتفاعاً بـ2.65 في المئة وبنحو 145.2 مليون، لتصل 5.609 مليار دينار، مقارنة مع 5.464 مليار في ديسمبر، لكنها انخفضت بنحو 569.7 مليون وبـ10.4 في المئة على أساس شهري. وزادت موجودات «المركزي» 218.8 مليون، وبنسبة 1.75 في المئة، لتبلغ 12.721 مليار بنهاية مايو الماضي، مقارنة بـ12.5 مليار في ديسمبر، لكنها انخفضت على أساس شهري 4.3 في المئة، تعادل 536.1 مليون، مقارنة بـ13.257 مليار في أبريل. واستقرّ رصيد الذهب عند 31.7 مليون دينار. أما الموجودات الأخرى فتراجعت 47 في المئة بنحو 180.3

سجل رصيد صندوق الاحتياطي العام لدى بنك الكويت المركزي، أكبر زيادة مسجلة له خلال الشهر الماضي، بلغت 33.8 في المئة وبقية 491 مليون دينار، ليرتفع رصيده مع ذلك إلى 1.943 مليار مرة واحدة صعوداً من 1.451 مليار كانت مسجلة له في ديسمبر الماضي. وجاءت الزيادة بعد أن كان الرصيد مستقرّاً خلال الأشهر الـ4 الأولى من 2025 على 1.451 مليار، علماً أن الزيادة السابقة كانت بواقع 451 مليوناً. وأظهرت بيانات «المركزي» في مايو، تراجع حسابات الحكومة 4.4 في المئة، وبقية 75 مليوناً إلى 1.615 مليار، مقابل 1.69 مليار سجلتها في ديسمبر، حيث تراجعت 206.2 مليون وبنسبة 12.2 في المئة خلال مايو فقط. وزاد حجم الأرصدة النقدية وسندات وشهادات إيداع وأذونات الخزنة والودائع بالعملية الأجنبية 3.3 في المئة في 5 أشهر، تعادل 399.1 مليون، لترتفع من 12 ملياراً في ديسمبر إلى 12.486 مليار، لكنه انخفض 4.4

بواقع 1000 دينار لكل منها و«لا تتضمن شركات مدرجة في البورصة»

«التجارة والصناعة» بدأت في تطبيق غرامة

مالية على 4106 شركات

بالفعل، لتشكّل نسبة شركات الأشخاص التي استجابت للإجراء 97.199 %.

وأشارت المصادر إلى أن قائمة الكيانات المخالفة تشمل أيضاً 755 مؤسسة فردية، وذلك بعد أن أفصحت 34314 من أصل 35.069 ألف، لتبلغ نسبة المؤسسات الفردية التي عدلت أوضاعها بهذا القطاع 97.847 %.

وبلغ عدد الشركات المساهمة التي أفصحت عن مستفديها الفعلي 1711 شركة من أصل 1561 شركة، ما يعني أن هناك 150 شركة تشكل 2.72 لم تعدل أوضاعها خلال المهلة.

وذكرت المصادر أن عقوبة الألف دينار على الشركات المخالفة، تشكّل بداية تطبيق الوزارة لعقوبة عدم الإفصاح عن المستفيد الفعلي على الشركات المخالفة، حيث من المقرر تدرج الغرامة حتى بلوغ 10 آلاف دينار على كل شركة لم تعدل أوضاعها خلال الفترة المقبلة.



غرفة تجارة وصناعة الكويت

لإجراء الإفصاح تتركز في قطاع شركات الأشخاص، موضحة أن هناك 3200 شركة أشخاص لم تلتزم، في حين أن 111.090 ألف كيان من أصل 114291 أفصح

أوضاعها قبل نهاية المهلة، ما يعني محاسبياً أن 97.28 % من هذه القاعدة كشفت عن مستفديها الفعلي. كما أفادت المصادر أن الكتلة الأكبر من التراخيص المخالفة

تدرج الغرامة حتى

بلوغ 10 آلاف دينار

على كل شركة لم

تعدل أوضاعها خلال

الفترة المقبلة

بدأت وزارة التجارة والصناعة في تطبيق غرامة مالية على 4106 شركة «لا تتضمن شركات مدرجة في البورصة» بواقع 1000 دينار لكل منها. وقالت مصادر مطلعة أن ذلك يأتي لعدم إفصاحها عن المستفيد الفعلي قبل نهاية المهلة المنتهية أمس الثلاثاء، ما يشكل غرامة مالية مجمعة على هذه الكيانات بـ 4.106 ملايين دينار، وذلك يأتي استجابة لتوصيات مجموعة العمل

انخفاض أسعار النفط وسط تقييم لتأثيرات المحادثات التجارية بين أمريكا والصين

411 ألف برميل يوميا زيادة «أوبك+»

في إنتاج النفط خلال يوليو



أوبك

انخفضت أسعار النفط في التعاملات المبكرة أمس الأربعاء وسط تقييم لتأثيرات المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع ضعف الطلب على الخام من الصين وزيادة إنتاج «أوبك» وحلفائها. ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 24 سنتاً أو 0.36 في المئة لتسجل 66.63 دولار للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 21 سنتاً أو 0.32 في المئة إلى 64.77 دولار. وكان وزير التجارة الأميركي هوارد لوتنيك قد قال أمس الأول الثلاثاء في ختام يومين من المفاوضات المكثفة في لندن إن المسؤولين

انخفضت أسعار النفط في التعاملات المبكرة أمس الأربعاء وسط تقييم لتأثيرات المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع ضعف الطلب على الخام من الصين وزيادة إنتاج «أوبك» وحلفائها. ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 24 سنتاً أو 0.36 في المئة لتسجل 66.63 دولار للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 21 سنتاً أو 0.32 في المئة إلى 64.77 دولار. وكان وزير التجارة الأميركي هوارد لوتنيك قد قال أمس الأول الثلاثاء في ختام يومين من المفاوضات المكثفة في لندن إن المسؤولين

اتحاد شركات الاستثمار يوقع مذكرة تفاهم مع

معهد سعود الناصر الدبلوماسي لتبادل الخبرات

التحدث بلغة الاستثمار بصيغة دبلوماسية مؤثرة تعكس الواقع وتخطب التطعات. وأضاف أن الاتحاد يؤمن بأن تمكن العاملين في البعثات الخارجية وممثلي الدولة من أدوات التحليل الاستثماري ومؤشرات الأداء يعزز من قدرة الكويت على الترويج لفرصها الاستثمارية بشكل احترافي ومدرّوس.

وذكر أن الاتحاد سيعمل على تنظيم ورش عمل مكثفة تقدم تحليلات دقيقة عن السوق الكويتي وشركات العاملة فيه وتساع على تقديم صورة متكاملة عن البيئة الاستثمارية في دولة الكويت. كما نقل البيان عن مساعد وزير الخارجية لشؤون معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي السفير ناصر الصباح قوله إن توقيع هذه المذكرة مع اتحاد شركات الاستثمار يعد تجسيدا لرؤية المعهد في تقديم الدبلوماسيين بما يتجاوز الإطار التقليدي ليشمل الإلمام بالاقتصاد والاستثمار والسياسات التنموية.

وأضاف الصباح «نحن بحاجة إلى دبلوماسي يمتلك مهارات التفاوض ومهارات العرض والتحليل ولغة المؤشرات والأسواق وقادر على التحديث بثقة عن واقع الاقتصاد الكويتي ومزاياه التنافسية». وأكد أن هذه الشراكة تتيح للدبلوماسيين فرصاً للتفاعل المباشر مع خبراء السوق والاستثمار وتوفر منصة لتبادل الرؤى حول قضايا مثل الأمن السيبراني والتغير المناخي والاقتصاد الأخضر وتمكين المرأة

أعلن اتحاد شركات الاستثمار توقيع مذكرة تفاهم مع معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي تهدف إلى تأسيس شراكة استراتيجية طويلة المدى لتبادل الخبرات وتنمية القدرات وتنظيم فعاليات وبرامج متخصصة تصب في مصلحة الدبلوماسيين والمستثمرين.

وقال الاتحاد في بيان أمس الأربعاء إن مذكرة التفاهم تسعى إلى خلق مساحة تعاون مؤسسية بين قطاع الاستثمار والقطاع الدبلوماسي عبر تصميم وتنفيذ برامج تهدف إلى بناء قدرات مهنية عالية لممثلي الدولة في المحافل الدولية سواء من خلال السلك الدبلوماسي أو ممثلي شركات الاستثمار.

وأضاف أن نطاق التعاون بشكل أساسي سيشمل تنظيم ندوات وورش عمل تتناول تقديم برامج تدريبية دبلوماسية تعاونية على شكل ورش عمل وبرامج تدريبية وشهادات تنفيذية لتنمية خبرات دبلوماسيي وزارة الخارجية وتعزيز مهاراتهم وتقديم الدعم والتوجيه للدبلوماسيين في الانخراط في مفاوضات دولية متقدمة متخصصة مع التركيز على تعزيز العمل المناخي.

ونقل البيان عن رئيس مجلس إدارة الاتحاد عبدالله التركيت قوله «نحن اليوم أمام مرحلة جديدة من العمل التكاملي بين الاستثمار والدبلوماسية» مبيناً أن مذكرة التفاهم تعد شراكة استراتيجية هدفها بناء جيل جديد من الكوادر الوطنية القادرة على

تداول 408.11 مليون سهم عبر 21279 صفقة نقدية بقيمة 94.7 مليون دينار



شركات «سكك» و«نايبسكو» و«كميفك» و«ديجتس» الأكثر انخفاضاً

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤثرها العام 51. 51 نقطة بنسبة بلغت 63. 0 في المئة ليبلغ مستوى 8268 نقطة وتم تداول 408 مليون سهم عبر 21279 صفقة نقدية بقيمة 94.7 مليون دينار «نحو 289.7 مليون دولار». وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 34.51 نقطة بنسبة بلغت 49. 0 في المئة ليبلغ مستوى 7042 نقطة من خلال تداول 201.6 مليون سهم عبر 10107 صفقة نقدية بقيمة 21 مليون دينار «نحو 64.2 مليون دولار». كما ارتفع مؤشر السوق الأول 58.29 نقطة بنسبة بلغت 65.

0 في المئة ليبلغ مستوى 89. 8982 نقطة من خلال تداول 4. 206 مليون سهم عبر 11172 صفقة بقيمة 73.7 مليون دينار «نحو 225.5 مليون دولار». في موازاة ذلك ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 16.74 نقطة بنسبة بلغت 0.23 في المئة ليبلغ مستوى 7212.92 نقطة من خلال تداول 163.3 مليون سهم عبر 6413 صفقة نقدية بقيمة 15.5 مليون دينار «نحو 4.7 مليون دولار». وكانت شركات «مراكز» و«الامتياز» و«مزايا» و«المعدات» الأكثر ارتفاعاً فيما كانت شركات «سكك» و«نايبسكو» و«كميفك» و«ديجتس» الأكثر انخفاضاً.